

بعد إسقاط الإمارات جنسية أبناء ناشط معتقل.. نشطاء: سلوك عصابة وليس دولة

الخميس 10 مارس 2016 07:03 م

شن نشطاء ومعارضون إماراتيون وعرب حملة شرسة على السلطات الإماراتية عبر حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إثر قيامها بسحب الجنسية عن أبناء الناشط الإماراتي المعتقل «محمد عبد الرزاق الصديق»، الذي حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات، ضمن الحملة الإماراتية على النشطاء السياسيين الذين طالبوا بإصلاحات في عام 2011.

ودشن النشطاء وسما تحت عنوان «#سحب جنسية أهالي أحرار الإمارات»، انتقدوا خلاله الخطوة الإماراتية التي تعبر عن أن البلاد تدار بمنطق العصابة وليس الدولة، على حد قولهم.

الكاتب والأكاديمي السعودي، «محمد الحضيف» كان من أوائل من انتقدوا الخطوة الإماراتية قائلا عبر حسابه على «تويتر»: «إسقاط الجنسية عن أبناء مواطن (مأسور).. سلوك (عصابة).. وليس ممارسة دولة..!!».

ومتفقا معه قال حساب «واقعي ملتزم»: «سلوك عصابات المافيا التي تعطي الحماية وتسحبها عن أتباعها.. هذا يدل على مدى سعادة الإماراتيين»، قبل أن يضيف: «مواطنون أبا عن جد يعاقبون وينفون في أوطانهم.. ومجنسون وبقية الغواني والراقصات يتمتعون بخيرات ووطنهم».

الناشط والمعارض الإماراتي «إبراهيم آل حرم»، قال في حسابه: «سحب الجنسية عن أسماء ودعاء وعمر أبناء الشيخ محمد عبدالرزاق الصديق! حكومة تمارس الإعدام العنوي لمواطنيها».

أما الناشط والأكاديمي الإماراتي «أحمد الشبيبة النعيمي»، فقال عبر حسابه: «بلا أي تهمة، الإمارات تسحب جنسية أسماء ودعاء وعمر، وهم أبناء المعتقل الشيخ محمد الصديق سحب جنسية أهالي أحرار الإمارات»، فيما قال الناشط «أحمد البرزوقي»: «هذا الوطن ليس فندق ونحن لسنا نزل في فيه وأنتم لستم ملاك».

من جانبه قال الناشط «ناصر بن فاضل»: «سحب الجنسيات أسلوب قذر يتبعه أمن الدولة ضد أهالي معتقلي الرأي.. تسحب الجنسيات من المواطنين لتمنح للأجانب.. حسبنا الله ونعم الوكيل».

فيما قال حساب «أبومعاذ»: «بعد قيام السلطات الإماراتية بإسقاط الجنسية عن ذوي المساجين.. لا تحدثوننا عن دولة السعادة وقوانين الكراهية»، بينما قال حساب «فاصل ونواصل»: «هذه عصابة دحلانية (في إشارة إلى القيادي الفلسطيني الهارب والمقيم في الإمارات محمد دحلان) ضريحيه خموريه وثنيه مزارات وأضرخه وعبده بقر وعبده أصنام كنانيس مراقص خمارات داعمي طاغوت الشام مجرمين».

أما حساب «علي» فقال: «ماوصل خبر لوزيرة السعادة بس يوصل راح تتخذ موقف قوي وتستقيل، بينما قال حساب «دادي بادي»: «هكذا هي الديموقراطية».

حساب «بن تيميه» قال: «يعطون جنسية للعملاء مثل وسيم ودحلان ويسحبونها من الأحرار هذه سعادة عيال زايد؟؟».

واكتفى الدكتور «عبد الله اليوسف بالقول»: «حسبي الله ونعم الوكيل»، فيما قال الناشط «عبد الله السعيد»: «تسحب الجنسية من الأحرار وتجنس العملاء».

وفي المقابل أيد بعض المغردين الخطوة الإماراتية وإن كان عددهم قليل، حيث قال حساب باسم «العمر»: «هذه سياسة دولة وهي أعرف بالقضية».

وكان ناشطون قالوا أمس الأربعاء، إن السلطات الإماراتية سحبت الأسبوع الجاري جنسيات أبناء ناشط إماراتي محبوس ضمن مجموعة «الإمارات 94» الإصلاحية.

وبحسب النسخة الإنجليزية لصحيفة «العربي الجديد»، فإن الأبناء هم للناشط «محمد عبد الرازق الصديق»، الذي حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات، وكانت جنسيته هو الآخر سحبت ضمن الحملة الإماراتية على النشطاء السياسيين الذين طالبوا بإصلاحات في عام 2011.

ووفق النشطاء، فإن إدارة الهجرة بإمارة الشارقة طلبت من الأبناء الثلاثة «أسماء ودعاء وعمر»، (في العشرينات من العمر) الحضور ومعهم جميع أشكال الهوية، وعندما أعربوا عن قلقهم من الخطوة طمأنهم رجال الشرطة وقالوا إن هذا في مصلحتهم.

وأضاف النشطاء، أنه بعد حضور الأبناء الثلاثة إلى مكتب الهجرة تم إبلاغهم بأن جنسياتهم تم سحبها وعليهم البحث عن جنسيات جديدة، دون تقديم المكتب أي مبررات لإقدامه على تلك الخطوة.

يشار إلى أن «الصديق»، جزء من مجموعة «الإمارات 94» الذين تقدموا بعريضة إصلاحية إلى رئيس الدولة الشيخ «خليفة بن زايد آل نهيان» وأعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات السبع المكونة للاتحاد، يطالبونهم فيها بالتجاوب مع المتغيرات الدولية والإقليمية وتبني نهج ديمقراطي نيابي كما نص على ذلك دستور الدولة الصادر في 1971.

وشملت مطالب المجموعة الإصلاحية المكونة من مختلف ألوان الطيف الفكري والسياسي من الرجال والنساء من أساتذة الجامعات وأعضاء سابقين في البرلمان ومسؤولين حكوميين سابقين ونشطاء حقوقيين وأعضاء في جمعيات المجتمع المدني وكتاب وغيرهم على ضرورة إجراء إصلاحات شاملة للنظام البرلماني المتمثل في المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) من خلال الانتخاب الحر والكامل لجميع أعضاء المجلس من قبل كافة المواطنين، وإصلاح التشريعات المنظمة لعمله، بحيث تصبح له سلطة تشريعية ورقابية كاملتين مع إجراء التعديلات الدستورية الضامنة لذلك.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، قالت مصادر مطلعة إن السلطات الإماراتية أقدمت على إسقاط الجنسية عن مئات الأسر الإماراتية من قبائل مختلفة.

وأشارت هذه المصادر إلى أن جهاز أمن الدولة في أبوظبي قد اعتمد قوائم بالمئات لإسقاط الجنسية، وطلب ممن شملهم القرار تسليم كل المستندات الخاصة بجواز السفر وخالصة القيد والبطاقة الشخصية بصورة طوعية، أو إجبارهم على ذلك.

وقد أثارَت هذه الخطوة استياء واسعاً لدى شرائح المجتمع الإماراتي، الذين أشاروا إلى أنها تأتي استمراراً لخطوات مماثلة، حيث سبق أن أقدم جهاز أمن الدولة في أبوظبي على إسقاط الجنسية عن عدد من الإماراتيين قبل اعتقالهم بهدف الضغط عليهم ثم ما لبث أن حاکمتهم جنائياً مع آخرين بتهم محل اعتراض دولي فيما يعرف بقضية الـ 94.

وتتزعّم الإمارات رأس الحربة في حريها ضد الإسلام السياسي، وقد حاکمت أكثر من 100 إماراتي في محاكمات وصفتها المنظمات الحقوقية بأنها «هزلية» بسبب تأييدهم لجماعة الإخوان ووجهت لهم تهم محاولة الإطاحة بالنظام الحاكم.

ومعروف أيضاً أن هناك مئات المعتقلين في السجون الإماراتية، ففي تقرير نشره «مركز الإمارات للدراسات والإعلام»، (ايماسك)، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، فقد أشار إلى بلوغ عدد المعتقلين الذين مازالوا يقبعون في السجون الرسمية والسرية الإماراتية عدد 204 معتقلين يحملون 13 جنسية.

وجاء الناشطون الإماراتيون أولاً بواقع 108 معتقلاً، بينهم 79 من النشطاء المطالبين بالإصلاحات السياسية، بعدما شنت السلطات عليهم حملات متعاقبة منذ 2012، وجميع هؤلاء المعتقلين أكدوا أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيقات.